

## هل تدفع روسيا الأسد إلى تأجيل الانتخابات الرئاسية

دمشق - تخيم الشكوك على إجراء الانتخابات الرئاسية في سوريا، في ظل حديث مفزاد عن تردد روسيا بشأن الخطوة في هذا التوقيت الذي يتزامن مع تكثيف موسكو جهودها الدبلوماسية لتحقيق اختراق في الأزمة المستمرة منذ أكثر من عشر سنوات.

ومن المفترض أن تجرى الانتخابات الرئاسية في سوريا ما بين 16 أبريل و16 يونيو المقبلين، وإن لم تعلن أي شخصية سورية عن نيتها الترشح للاستحقاق بمن في ذلك الرئيس بشار الأسد.

وسبق أن صرح الرئيس السوري بأنه سيحدد موقفه من الترشح للاستحقاق في بداية العام بيد أن ذلك لم يتحقق حتى الآن.

وتقول أوساط سياسية سورية إن فرضية التأجيل واردة، وإن النظام بدأ التمهيد لها من خلال حديث أحد مسؤوليه الأسبوع الجاري عن أن الأمر رهين الوضع اليومي في البلاد.

ونقلت وكالة "تاس" الرسمية الروسية عن السفير السوري في موسكو، رياض حداد، قوله الأربعاء إن تحديد موعد الانتخابات مرتبط بالحالة الصحية في علاقة بتفشي فيروس كورونا.

وتهرب حداد من الإجابة عن سؤال حول إمكانية دعوة مراقبين دوليين لمراقبة العملية الانتخابية، قائلاً "لا تزال الاستعدادات جارية للانتخابات الرئاسية في سوريا".

وعلى عكس الانتخابات السابقة التي جرت في عام 2014 وحرص النظام حينها على الاستعداد المبكر لها فغيب اليوم عن العاصمة دمشق كما باقي المحافظات التي تقع تحت سيطرته أي مظاهر لذلك.

ويرى معارضون أن النظام السوري كما حيرته إيران حريصاً على إجراء الانتخابات في موعدها، لأن التأجيل من شأنه أن يرفع غطاء "الشريعة المهزوزة" عن الأسد، وهو ما لا يريدانه، لكن روسيا تبدي تردداً في ظل الرفض الغربي وخشية أن تضر الانتخابات بالجهود التي تقودها في العلن وخلف الكواليس لخلق مساحة مشتركة يمكن البناء عليها مع القوى الغربية.

وفقاً للدستور السوري 2012 يتعين على رئيس مجلس الشعب السوري الدعوة إلى انتخاب رئيس الجمهورية قبل انتهاء ولاية الرئيس الحالي في مدة لا تقل عن 60 يوماً ولا تزيد عن 90 يوماً، وبالتالي فإن الدعوة إلى الانتخابات ستكون حكماً بين تاريخي 16 أبريل و16

## نتنياهو يكرس القطيعة مع الملك عبدالله بتجاهل طلب تزويد الأردن بالمياه

الأردنيون غاضبون لامتناع إسرائيل عن مساعدتهم في مواجهة الوباء



الأزمة تأخذ بعداً شخصياً

قاسية من فايروس كورونا، ويود الأردن أن تساعده إسرائيل عن طريق نقل اللقاحات، على الأقل عدة عشرات الآلاف من الجرعات لتطعيم الطاقم الطبي." وسبق أن أطلق نتنياهو ما سمي بـ"دبلوماسية التطعيم"، ومكافأة الدول الصديقة، من سان مارينو إلى غواتيمالا، ولكن الأردن ليس على قائمة المتلقين بامر من نتنياهو.

ويرى مراقبون أن العلاقات الإسرائيلية الأردنية لن تشهد أي تحسن طالما استمر نتنياهو في الحكم، وعلى ذلك تأمل عمان في أن يتغير هذا الواقع قريباً.

وشهدت إسرائيل الثلاثاء رابع انتخابات تشريعية في غضون عامين، ولم يستطع حزب ليكود الذي يتزعمه نتنياهو وباقي الشركاء في اليمين الحصول على عدد مقاعد يؤهلهم لتشكيل حكومة، الأمر الذي يجعل من قدرة نتنياهو على البقاء رهينة عقد تحالفات تبدو صعبة، وبالتالي بات مهدداً أكثر من أي وقت مضى بالخروج من المعاداة، ولكن رغم ذلك تبقى فرصه قائمة إذا ما نجح في اختراق المعسكر المقابل وهي اللعبة التي لطالما اتقنها.

وكشفت "هارتس" أن "مسؤولين إسرائيليين على اتصال وقيق بالأردنيين أعربوا عن قلقهم من تحركات نتنياهو والتوتر المتزايد بين البلدين، وقالوا إن نتنياهو يهدد عمداً استقرار اتفاقيات السلام بسبب العداء الشخصي بينه وبين الملك، والوفد المرافق له، متجاهلاً القيمة الاستراتيجية الكبيرة لعلاقات الأردن مع إسرائيل".

وسبق أن انتقد وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس التعاطي الفوقي لنتنياهو مع الأردن، وحاول غانتس في الأشهر الماضية تخفيف التوتر وكان آخرها لقائه بالملك عبدالله الثاني لتبريد الأجواء، والتأكيد على حرص بلاده على الحفاظ على علاقات استراتيجية مع المملكة.

ويواجه الأردن وضعاً وبائياً صعباً في ظل موجة غير مسبقة من تفشي فايروس كورونا، الأمر الذي شكل استنزافاً كبيراً للقطاع الصحي، وأثر بشكل لافت على وضع الاقتصاد المتنازح طبيعياً.

وقالت "هارتس" إن "الأردنيين غاضبون من إسرائيل أيضاً لسبب آخر، فقد ابتليت المملكة مؤخراً بهجمة

السلام بين البلدين، وقد تباطأت سلطات الطيران الإسرائيلية في تنفيذ توجيه نتنياهو، حتى أقنعه بالترجع عنه.

ووفق مصادر في المؤسسات الأمنية في إسرائيل والأردن، لم تكن الخطوة الوحيدة التي اتخذها رئيس الوزراء نتنياهو.

ووفقاً لاتفاق السلام الموقع بين الطرفين في العام 1994، تنقل إسرائيل بانتظام المياه التي تضحها من نهر الأردن إلى الأردن، وغالباً ما تطلب عمان كميات إضافية عندما تعاني المملكة من نوبات جفاف، وغالباً ما تقبل إسرائيل هذه الطلبات دون أي مشكلة.

وقالت صحيفة "هارتس" "كان آخر طلب قدم هذا الشهر وناقشته لجنة مشتركة من البلدين كانت اجتمعت الأسبوع الماضي، لكن على الرغم من توصيات المختصين، أصر نتنياهو ومجلس الأمن القومي إجابتهما بشكل يدل على نيته رفض الطلب".

ويعد الأردن من أوفر دول العالم مائياً، ويحصل على نحو 40 في المئة من موارده المائية من المياه المشتركة، ومنها المياه المشتركة مع إسرائيل في نهري الأردن واليرموك.

تشهد العلاقة بين رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو والعاقل الأردني الملك عبدالله الثاني فصلاً جديداً من التوتر، بعد رفض نتنياهو الاستجابة لطلب عمان تزويدها بالمياه، فضلاً عن امتناعه عن دعم المملكة في الحرب التي تخوضها ضد كورونا.

عمان - كشفت وسائل إعلام إسرائيلية أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو رفض الاستجابة إلى طلب أردني بالحصول على "كميات من المياه" من إسرائيل، في خطوة من شأنها أن تعقد العلاقات الموثرة أصلاً بين الطرفين.

ونكرت صحيفة "هارتس" الجمعة أن "نتنياهو لم يرد بشكل إيجابي، على الرغم من أن المختصين في شؤون المياه ومسؤولي مؤسسة الدفاع أوصوا بالموافقة على الطلب".

وأضافت الصحيفة "يعكس نهج نتنياهو عمق الأزمة بين إسرائيل والأردن، والتي يبدو أن جزءاً منها مرتبط بالاحتكاك الشخصي بين رئيس الوزراء والملك عبدالله الثاني".

وتفجرت في الأسابيع الأخيرة أزمة بين الطرفين بعد محاولة إسرائيل فرض ترتيبات أمنية على زيارة لولي العهد الأردني الأمير الحسين بن عبدالله إلى المسجد الأقصى في القدس الشرقية لإحياء ذكرى الإسراء والمعراج، وهو ما دفع ولي العهد الأردني إلى إلغاء تلك الزيارة.

الأردن يريد أن تساعده إسرائيل عن طريق اللقاحات، على الأقل عدة عشرات الآلاف من الجرعات لتطعيم الطاقم الطبي

وعلى إثر ذلك، لم يوافق الأردن في اليوم التالي على منح نتنياهو إذناً لاستخدام المجال الجوي الأردني، في رحلة كان يخطط لها إلى الإمارات، ورداً على ذلك، قرر نتنياهو إغلاق المجال الجوي الإسرائيلي أمام الرحلات القادمة من الأردن، بما يخالف اتفاق

## القطاع الخاص يلقي بثقله في حملة تطعيم اللبنانيين

### مواد نووية خطيرة في منشآت بجنوب لبنان

وأضاف دياب في البيان أن الأمر يحتاج إلى المناقشة الفورية وينبغي التعامل معه على وجه السرعة، وعلى ضوء ذلك كلف المجلس الأعلى للدفاع وزير الطاقة والمياه في حكومة تصريف الأعمال ريمون عجر باتخاذ الإجراءات اللازمة بالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات المعنية، لإسما الهيئة اللبنانية للطاقة الذرية لتخزين المواد شديدة الخطورة، بعد سحبها من منشآت النفط أو أي أمكنة أخرى.

ولا يزال مشهد انفجار مرفأ بيروت، الذي شكّل أحد أكبر الانفجارات في التاريخ المعاصر، ماثلاً أمام أعين اللبنانيين.

وكان الانفجار الذي هز العاصمة اللبنانية ناتجاً عن تخزين اطنان من مادة نترات الأمونيوم بطريقة غير سليمة، ما أدى إلى مقتل أكثر من 200 شخص وجرح الآلاف وتدمير الآلاف من المباني السكنية.

ويخشى اللبنانيون وقوع حوادث مشابهة، في بلد يشهد حالة انهيار مالي واقتصادي وبعاني أزمة سياسية لا يبدو أن هناك أفقاً قريباً لحلها رغم الضغوط الدولية.

بيروت - كشف رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية حسان دياب الجمعة عن وجود مواد كيميائية خطيرة في منشآت نطية في الزهراني بجنوب البلاد، بناء على تقرير من شركة "كومبيليفت" الألمانية.

ووقع لبنان في نوفمبر الماضي عقداً مع شركة "كومبيليفت" الألمانية بقيمة 3.6 مليون دولار للتخلص من "مواد خطيرة قابلة للاشتعال" بعد اكتشاف وجودها في مرفأ بيروت الذي شهد انفجاراً مروعاً في الرابع من أغسطس الماضي.

حسان دياب  
نحتاج إلى التعامل مع هذه المواد على وجه السرعة

ونقل بيان صادر عن المجلس الأعلى للدفاع عن دياب قوله إن الهيئة اللبنانية للطاقة الذرية راجعت تقرير الشركة وخلصت إلى أن المواد التي تم العثور عليها في الزهراني "هي مواد نووية عالية الطاقة ويشكل وجودها خطراً".

جهود القطاع الخاص، سيتضاعف عدد الأشخاص الذين يتلقون اللقاح في اليوم بأكثر من ثلاث مرات مقارنة بالولاية الحالية.

وذكر رئيس مجلس الأعمال اللبناني الروسي أن سبوتنيك-في سيباع بسعر 38 دولاراً للجرعة المطبوقة، وبالإضافة إلى رسوم المستشفى، ويبلغ الحد الأدنى للأجور في لبنان حالياً 675 ألف ليرة لبنانية شهرياً، أي ما يعادل حوالي 60 دولاراً. وأقصد الصراف بان لبنان سيتلقى ما بين 100 ألف و200 ألف جرعة كل ثلاثة أسابيع حتى الوصول إلى مليون جرعة.

وأعرب بعض رجال الأعمال والسياسيين بالفعل عن استعدادهم لدفع أموال مقابل تطعيم الذين يعيشون في دوائرهم الانتخابية. وقال رئيس لجنة الصحة النيابية عاصم عراجي إنه لم يسجل سوى حوالي 950 ألف شخص في لبنان لتلقي اللقاحات حتى الآن، وهي نسبة تبلغ حوالي 20 في المئة من السكان.

وذكر عراجي أن القطاع الخاص النابض بالحياة في لبنان سيحدث فارقاً، مما يسرع عملية التطعيم ويقلل من الضغط على القطاع العام، وشدد على أن لبنان يحتاج إلى نحو 10 ملايين لقاح تم تأمين معظمها، مضيفاً أن الأعداد ستتضاعف خلال الأسابيع المقبلة مع وصول لقاحي سبوتنيك-في، وأسترازينيكا.

وسجل لبنان حتى الآن حوالي 452281 إصابة و5964 حالة وفاة منذ أول حالة إصابة بفايروس كورونا المستجد في فبراير 2020.

ويشرف البنك الدولي على تمويل لقاحات فايزر، بينما ستتوفر لقاحات أسترازينيكا في إطار برنامج كوفاكس المدعوم من الأمم المتحدة.

ويواجه لبنان أسوأ أزمة اقتصادية ومالية في تاريخه الحديث، تفاقمت بسبب إجراءات الإغلاق للححد من انتشار الوباء.

وقد عثرت الآلاف من اللبنانيين وظائفهم، وسخرت العملة المحلية 90 في المئة من قيمتها أمام الدولار الأميركي، مما فاقم التضخم وأثر على الإمدادات في ما يتعلق بالمنتجات الغذائية والأدوية. ووفقاً للبنك الدولي، بات يعيش أكثر من نصف سكان البلاد اليوم تحت خط الفقر.

وقال رئيس مجلس الأعمال اللبناني الروسي جاك الصراف إنه يأمل في أن يساعد استيراد لقاح سبوتنيك-في، في إعادة فتح الشركات بأمان في جميع أنحاء البلاد.

وأكد الصراف في مقابلة مع وكالة أسوشيتد برس "سيكون هدفنا الأول هو الشركات الخاصة والمصانع والبنوك، وهذا مهم لإعادة تنشيط المؤسسات".

وأوضح الصراف، الذي اضطلع بدور رئيسي في جلب لقاحات سبوتنيك-في إلى لبنان، أن الأولوية ستعطي للموظفين في الشركات والمؤسسات التجارية، بما في ذلك طيران الشرق الأوسط، وهي الناقل الوطني اللبناني، وجمعية المصارف. وأضاف أنه مع

بيروت - دخل القطاع الخاص في لبنان على الخط لتسريع حملة التطعيم ضد فايروس كورونا، باستيراده أكثر من مليون جرعة من اللقاحات الروسية، لتحقيق هدف إعادة فتح الأعمال التجارية في جميع أنحاء البلاد التي تعاني من أزمة اقتصادية غير مسبقة.

ووصلت الدفعة الأولى المكونة من 50 ألف جرعة من لقاح سبوتنيك - في (الخامس) الجمعة، مما يجعل لبنان واحداً من الدول القليلة التي تعزز فيها مبادرات القطاع الخاص إطلاق لقاح كوفيد - 19.



على أمل عودة الحياة للبنان